

Distr.: General  
19 December 2019  
Arabic  
Original: English

# مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية

فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ

الدورة السادسة والثلاثون

جنيف، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر - ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩

## تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ عن دورته السادسة والثلاثين

المعقودة في قصر الأمم في جنيف من ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.19-22095(A)



\* 1 9 2 2 0 9 5 \*

## المحتويات

## الصفحة

٣	.....	مقدمة	
٣	.....	الاستنتاجات المتفق عليها	أولاً -
	.....	التنفيذ العملي للمؤشرات الرئيسية للإبلاغ من جانب الشركات عن إسهامها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك قياس هذه المؤشرات: استعراض دراسات حالات	
٣	.....	إفرادية	
٥	.....	استعراض التطورات الراهنة في المعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ في القطاعين العام والخاص .	باء -
٥	.....	مسائل أخرى	جيم -
٦	.....	موجز الرئيس	ثانياً -
٦	.....	الجلسة العامة الافتتاحية	ألف -
	.....	التنفيذ العملي للمؤشرات الرئيسية للإبلاغ من جانب الشركات عن إسهامها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك قياس هذه المؤشرات: استعراض دراسات حالات	باء -
١٠	.....	إفرادية	
١٦	.....	استعراض التطورات الراهنة في المعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ في القطاعين العام والخاص .	جيم -
٢٠	.....	مسائل أخرى	دال -
٢٢	.....	مسائل تنظيمية	ثالثاً -
٢٢	.....	افتتاح الدورة	ألف -
٢٢	.....	انتخاب أعضاء المكتب	باء -
٢٢	.....	إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال	جيم -
٢٢	.....	نتائج الدورة	دال -
٢٣	.....	اعتماد التقرير	هاء -
			المرفقات
		جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة والثلاثين لفريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ	الأول -
٢٤	.....		
٢٥	.....	الحضور	الثاني -

## مقدمة

عُقدت الدورة السادسة والثلاثون لفريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ (فريق الخبراء الحكومي الدولي) في قصر الأمم في جنيف، في الفترة من ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ إلى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩.

### أولاً- الاستنتاجات المتفق عليها

ألف- التنفيذ العملي للمؤشرات الرئيسية للإبلاغ من جانب الشركات عن إسهامها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك قياس هذه المؤشرات: استعراض دراسات حالات إفرادية (البند ٣ من جدول الأعمال)

إن فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ،

إذ يشدد على أن سلامة المحاسبة والإبلاغ من جانب الشركات عامل محوري في تهيئة بيئة استثمارية تمكينية، يؤدي دوراً أساسياً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتيسير الاستثمار والتمويل من أجل التنمية المستدامة، وتشجيع الممارسات التجارية المسؤولة، وتعزيز الشفافية والحكم الرشيد،

وإذ يحيط علماً بالاتجاهات الأخيرة في مجال الإبلاغ من جانب الشركات، بما في ذلك زيادة طلب المستخدمين للمعلومات المتعلقة بالاستدامة وزيادة التركيز على إدماج المعلومات المتعلقة بالاستدامة في دورات الإبلاغ الخاصة بالشركات،

وإذ يقر بما لإبلاغ الشركات عن الاستدامة وأهداف التنمية المستدامة من دور متزايد في تحديد المخاطر وتقييمها والتخفيف منها، سواء بالنسبة للمخاطر المالية أو غير المالية أو في نظم الرقابة الداخلية،

وإذ يسلم بأن مواءمة تقارير الشركات عن قضايا الاستدامة وقابليتها للمقارنة من شأنه أن يُيسر فائدتها في اتخاذ القرارات من جانب أصحاب المصلحة، بمن فيهم المستثمرون وعموم المجتمع والوكالات الحكومية المسؤولة عن رصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني،

وإذ يشدد على الافتقار إلى التوحيد في مجال إبلاغ الشركات عن الاستدامة وأهداف التنمية المستدامة، وعلى الحاجة إلى مقاييس مشتركة لقياس مساهمة القطاع الخاص في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك تيسير التقارب بين أطر الإبلاغ المتنوعة؛ وعلى الحاجة إلى مواءمة إبلاغ الشركات عن الاستدامة مع مؤشرات رصد أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني،

وإذ يُذكر بولاية الأونكتاد المتمثلة في النهوض بأعماله في مجال الإبلاغ عن الاستدامة، حسبما هو مُفصّل في مافيكيانو نيروي،

١- يثني على أمانة الأونكتاد لما قامت به من عمل بشأن الإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة، على النحو المبين في الوثيقة TD/B/C. II/ISAR/89، ولا سيما لوضعها الصيغة النهائية للإرشادات المتعلقة بالمؤشرات الرئيسية لإبلاغ الشركات عن إسهامها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ونشرها خلال فترة ما بين الدورات، بوصفها مجموعة أدوات مفيدة للمنظمات لتقديم بيانات أساسية قابلة للمقارنة عن مساهمتها في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وكوسيلة لتيسير إمكانية مقارنة تقارير إبلاغ الشركات عن قضايا الاستدامة بما يتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

٢- يلاحظ فائدة دراسات الحالات الإفرادية التجريبية التي أجرتها أمانة الأونكتاد بشأن تنفيذ المؤشرات الرئيسية المتعلقة بالإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة من جانب الشركات، كوسيلة للتحقق من التطبيق العملي للمؤشرات الرئيسية وتوافر البيانات المحاسبية الأساسية، ويثني على نوعية مواد الدراسة وثناء المناقشات المتعلقة بهذه المسألة؛

٣- يطلب إلى أمانة الأونكتاد أن تجري المزيد من دراسات الحالات الإفرادية، بما في ذلك في البلدان الناطقة بالفرنسية في أفريقيا، في جملة بلدان أخرى، بشأن تنفيذ الإرشادات المتعلقة بالمؤشرات الرئيسية لإبلاغ الشركات عن إسهامها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، بغرض تيسير استخدام الإرشادات على نطاق أوسع والتوعية بها ونشرها، فضلاً عن التدريب وبناء القدرات، بطرق منها التعاون مع مؤسسات التدريب ذات الصلة؛

٤- يرحب بعمل أمانة الأونكتاد في مساعدة الحكومات على قياس مساهمة القطاع الخاص في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، من خلال تنفيذ أنشطة المشروع الممول من حساب التنمية المعنون " أطر السياسات التمكينية لإبلاغ الشركات عن الاستدامة وأهداف التنمية المستدامة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية" ويحضر الأونكتاد على تبادل الدروس المستفادة وأفضل الممارسات مع الدول الأعضاء؛

٥- يرحب بإعادة تصنيف المؤشر ١٢-٦-١ من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة (عدد الشركات التي تنشر تقارير تتعلق بالاستدامة) كمؤشر من المستوى الثاني؛

٦- يشجع أمانة الأونكتاد على الاضطلاع بمزيد من العمل اللازم لتنفيذ إرشادات البيانات الفوقية للمؤشر ١٢-٦-١ من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة بوصفه شريكاً في رعاية هذا المؤشر؛

٧- يطلب إلى أمانة الأونكتاد أن تعقد، بالتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى التي تعالج مسائل قياس مساهمة القطاع الخاص في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، اجتماعاً بغية تيسير توحيد تقارير إبلاغ الشركات عن إسهامها في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛

٨- يدعو أمانة الأونكتاد إلى أن تواصل تيسير تحديد وتقاسم أفضل الممارسات الوطنية والدولية في مجال الإبلاغ من جانب الشركات عن الاستدامة وأهداف التنمية المستدامة، في شراكة مع الجهات المعنية الأخرى صاحبة المصلحة، ولاسيما في إطار مبادرة الأوسمة التي

طرحها فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ في دورته الخامسة والثلاثين في عام ٢٠١٨.

الجلسة العامة الختامية

١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩

## باء- استعراض التطورات الراهنة في المعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ في القطاعين العام والخاص

(البند ٤ من جدول الأعمال)

إن فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ،

إذ يسلم بأن الإبلاغ المالي العالي الجودة والقابل للمقارنة على الصعيد الدولي في القطاعين العام والخاص يؤدي دوراً هاماً في تعزيز استقرار الهيكل المالي على الصعيدين العالمي والوطني، وهو أمر أساسي لتنفيذ خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، فضلاً عن تعزيز تعميم الخدمات المالية، والحد من الحواجز التي تعترض الشركات في الحصول على التمويل،

وإذ يسلم بأن شركات القطاعين العام والخاص في جميع أنحاء العالم بصدد تنفيذ المعايير الدولية للإبلاغ المالي والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام التي صدرت بالفعل،

١- يثني على أمانة الأونكتاد لما تميزت به حلقات النقاش من ثراء في المناقشات ومستوى الجودة العالية الذي اتصفت به وثيقة المعلومات الأساسية TD/B/C.II/ISAR/90 التي أعدتها ليُنظر فيها أثناء الدورة؛

٢- يطلب إلى أمانة الأونكتاد أن تواصل رصد القضايا التي تنشأ أثناء التنفيذ العملي للمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ في القطاعين العام والخاص، وتحديد الممارسات الجيدة في مجال التصدي لتحديات التنفيذ بغية مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في جهودها الرامية إلى بناء القدرات من أجل تقديم تقارير مالية عالية الجودة وقابلة للمقارنة على الصعيد الدولي، بما يشمل الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، دعماً للتنمية المستدامة.

الجلسة العامة الختامية

١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩

## جيم- مسائل أخرى

(البند ٥ من جدول الأعمال)

### الخبرات المتعلقة بتطبيق أداة التطوير المحاسبي

إن فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ،

إذ يندكر بولاية الأونكتاد المنصوص عليها في مافيكيانو نيروبي والتي يُطلب فيها من الأونكتاد تعزيز أفضل الممارسات في مجال الشفافية والمحاسبة، بسبل منها استخدام أداة التطوير المحاسبي،

وإذ يُسَلَّم بأهمية وفعالية أداة التطوير المحاسبي باعتبارها مبادرة رئيسية من مبادرات بناء القدرات ترمي إلى تقييم الهياكل الأساسية المحاسبية الوطنية وتعزيز بيئة الإبلاغ من جانب الشركات على الصعيد القطري،

وإذ يرحب بالتعليقات التي تبادلتها، أثناء الدورة، الدول الأعضاء التي طبقت أداة التطوير المحاسبي،

١- يطلب إلى أمانة الأونكتاد أن تواصل جهودها بشأن تطبيق أداة التطوير المحاسبي في البلدان المهتمة بالأمر بغية مساعدتها على تعزيز قدراتها التنظيمية والمؤسسية والبشرية بطريقة متكاملة وشاملة، بقصد تحقيق جودة عالية في مجال الإبلاغ المالي والإبلاغ عن قضايا البيئة والمجتمع والحكامة من جانب الشركات؛

٢- يشجع أمانة الأونكتاد على أن تواصل جهودها في مجال جمع الأموال بغية توسيع نطاق تطبيق أداة التطوير المحاسبي لكي يشمل بلداناً إضافية، وأن تقوم بمزيد من التوعية بشأن دور الإبلاغ في تحقيق النمو المستدام الشامل للجميع؛

٣- يدعو أمانة الأونكتاد إلى رصد التطورات في مجال وضع المعايير التي تترتب عليها آثار بالنسبة لأداة التطوير المحاسبي، بغية تحديث الأداة في السنوات المقبلة، حسب الاقتضاء.

الجلسة العامة الختامية

١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩

ثانياً- موجز الرئيس

ألف- الجلسة العامة الافتتاحية

١- افتتح الاجتماع رئيس الدورة الخامسة والثلاثين لفريق الخبراء الحكومي الدولي وقال إن الإبلاغ غير المالي أصبح أمراً معتاداً. وفي هذا الصدد، اضطلع فريق الخبراء الحكومي الدولي بدور أساسي على نطاق عالمي، وأصبحت إرشاداته الرائدة المتعلقة بالمؤشرات الرئيسية للإبلاغ عن الإسهام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة عنصراً قيماً في مجموعة أدوات المنظمات التي تتطلع إلى إظهار جهودها.

٢- وأوجز الأمين العام للأونكتاد، في ملاحظاته الافتتاحية، التطورات الأخيرة التي من شأنها أن تؤثر في الطرق التي تعبى بها الشركات رأس المال وفي كيفية تصميم منتجاتها. وأشار إلى أن إبلاغ الشركات له دور جوهري في هذا الصدد، حيث إن عدم كفاية المعلومات عن الشركات قد يؤدي إلى أخطاء في تسعير الأصول وإلى تخصيص الأموال بصورة مغلوطة. وقال إن البلدان قد تعهدت بتخفيض انبعاثات الكربون في مؤتمر قمة الأمم المتحدة للعمل المناخي

المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ في نيويورك. ولعل سلوك الشركات يتغير بفضل منشور الأونكتاد المعنون الارشادات المتعلقة بالمؤشرات الرئيسية لإبلاغ الشركات عن إسهامها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة<sup>(١)</sup>. فهذه المؤشرات، عند تنفيذها على نحو سليم، قد تسهم إسهاماً فعلياً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وكانت هذه التطورات، إلى جانب العمل المتعلق بالمعايير الدولية للإبلاغ المالي والمحاسبة الحكومية، ضمن الأولويات الأساسية لفريق الخبراء الحكومي الدولي.

٣- وذكر مدير شعبة الاستثمار والمشاريع أن الإبلاغ عن الاستدامة أصبح نشاطاً معتاداً تقوم به الشركات. وقد حدث تحول من حالة انتشار المعايير إلى الموامة بينها ومن حالة الامتثال الطوعي إلى الامتثال الإلزامي. وبفضل أهداف التنمية المستدامة، تحدد الاهتمام بالمسائل البيئية والاجتماعية ومسائل الحوكمة ("المسائل البيئية والاجتماعية ومسائل الحوكمة المعززة")، وانصب التركيز على سبل تعبئة الموارد المالية للاستثمارات التي تولد آثاراً مستدامة. وتشكل المؤشرات الرئيسية معلماً بارزاً في مسار الإبلاغ عن الاستدامة.

٤- وقالت رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في رسالة مسجلة بالفيديو، إن ما لا يخضع للقياس لا يخضع للإدارة. وأشارت إلى أن نحو ٦٠ في المائة من تقارير الشركات تتضمن معلومات عن المسائل البيئية والاجتماعية ومسائل الحوكمة، ولكنها تفتقر إلى الاتساق. وينبغي أن تكون تقارير الإبلاغ ذات مغزى وقابلة للمقارنة ومتكاملة، ومتصلة بأهداف التنمية المستدامة والمؤشرات والأهداف الرئيسية الراهنة. وأشارت إلى أن تحالف المستثمرين العالميين من أجل التنمية المستدامة، الذي يتألف من ٣٠ من كبار الموظفين التنفيذيين ذوي النفوذ، يرى أن موامة معايير الاستدامة وقياس الأثر من الأولويات الأساسية؛ وبالإضافة إلى ذلك، فإن الإرشادات المتعلقة بالمؤشرات الرئيسية لها فائدة كبيرة في هذا المنحى.

أثر الاستدامة وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على الإبلاغ المالي وغير المالي من جانب الشركات

٥- ناقش فريق رفيع المستوى أثر الاستدامة وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على الإبلاغ المالي وغير المالي من جانب الشركات. وتألف الفريق من ممثلين عن وزارة التجارة والصناعة في جنوب أفريقيا، ووزارة التجارة والصناعة في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والمفوضية الأوروبية، ومبادرة الإبلاغ العالمية، والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية، ووزارة المالية في بيلاروس، ومجلس معايير المحاسبة المتعلقة بالاستدامة التابع للولايات المتحدة الأمريكية، والمجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة.

٦- وقال أحد أعضاء فريق المناقشة إن بلده في تعاون مستمر مع الأونكتاد وقد أدخل تحسينات على الهياكل الأساسية للمحاسبة والإبلاغ. وأضاف أن تغييرات تنظيمية قد أُجريت، وأن آليات مؤسسية وتعاونية قد أنشئت. ومع ذلك، هناك حاجة إلى وضع مؤشرات بيئية واجتماعية ومؤسسية أيضاً، وكذا تعزيز الهياكل الأساسية لتحقيق جودة عالية في مجال الإبلاغ من جانب الشركات.

(١) الأونكتاد، ٢٠١٩، الارشادات المتعلقة بالمؤشرات الرئيسية لإبلاغ الشركات عن إسهامها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.19.II.D.11، جنيف).

٧- ووصفت مشاركة أخرى في فريق المناقشة الانتقال إلى إرشادات إلزامية في مجال الاستدامة. وقالت إن الخطة الرئيسية للأولويات الوطنية في بلدها تتضمن مشروعاً ممولاً من حساب التنمية بعنوان "أطر السياسات التمكينية لإبلاغ الشركات عن الاستدامة وأهداف التنمية المستدامة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية"، سيقدم بالتعاون مع الأونكتاد. وناقشت التحديات التي تواجه الإبلاغ عن الاستدامة؛ والممارسات الجيدة، مثل إدراج الاستدامة في استراتيجيات الأعمال؛ والدعم على مستوى كبار الموظفين والإبلاغ عن القضايا الجيئة؛ والاستعانة بالبيانات لإنارة القيادات بشأن المخاطر والفرص في هذا المجال. وأشارت، علاوة على ذلك، إلى الدور الهام الذي تؤديه الجهات الرائدة للتوجهات والجهات التنظيمية، واقترحت إدراج الأداء في مجال أهداف التنمية المستدامة ضمن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات والتقارير المتكاملة للشركات.

٨- ورأى أحد أعضاء فريق المناقشة أن توزيع المسؤولية بصورة متكافئة بين المساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين عنصر جوهري بالنسبة للإبلاغ من جانب الشركات، كما أن مسائل الإبلاغ غير المالي باتت تحتل الصدارة. وقد اتخذت مؤخراً تدابير تنظيمية جديدة في الاتحاد الأوروبي<sup>(٢)</sup> والمملكة المتحدة (متطلبات مبسطة للإبلاغ عن الطاقة والكربون<sup>(٣)</sup>) ومدونة منقحة للإشراف<sup>(٤)</sup>. ويمكن للشركات أن تستخدم أي إطار مناسب للإبلاغ عن المتطلبات. ففي المملكة المتحدة، على سبيل المثال، تتضمن متطلبات الإبلاغ من جانب الشركات الإبلاغ عن التقدم المحرز في المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٩- وقال عضو آخر في فريق المناقشة إن خطة عمل تشمل ١٠ إجراءات ذات أولوية لتمويل النمو المستدام قد أطلقت في الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠١٨. وتشمل الأولويات الرئيسية إعادة توجيه تدفقات رأس المال نحو استثمارات أكثر استدامة، وتعميم مراعاة منظور الاستدامة في إدارة المخاطر، وتعزيز الشفافية، والتخطيط الطويل الأجل، وهو اتجاه أشار إليه أيضاً عضو آخر في فريق المناقشة. وقد وسع الاتفاق الأخضر للاتحاد الأوروبي نطاق أولوياته لتتجاوز حدود المناخ وتُنزل التمويل المستدام في مركز الصدارة. والاتحاد الأوروبي عاكف على دراسة المخاطر المتأنية من انبعاثات سلسلة الإمداد ويعتزم تهيئة منصات لتعزيز أفضل الممارسات وترويجها على نطاق القطاع الواحد وفيما بين القطاعات. وختم بالقول إن المؤشرات الرئيسية للأونكتاد خطوة تطلعية هامة.

١٠- وتحدث عضو بفريق المناقشة عن شبكة للتمويل المستدام وتبادل الخبرات. وقال إنه منظمته قد نشرت بياناً بشأن الإبلاغ عن المسائل البيئية والاجتماعية ومسائل الحوكمة من جانب الجهات المصدرة للأوراق المالية وقدمت توصيات للولايات القضائية الأعضاء في الشبكة تتبعها في إصدار توجيهات تنظيمية بشأن هذه المسائل. وعلى الرغم من تعميم الإبلاغ عن

(٢) Directive 2014/95/EU of the European Parliament and of the Council of 22 October 2014 amending Directive 2013/34/EU as regards disclosure of non-financial and diversity information by certain large undertakings and groups

(٣) The Companies (Directors' Report) and Limited Liability Partnerships (Energy and Carbon Report) Regulations 2018

(٤) United Kingdom Stewardship Code 2020



الاستدامة في التشريعات، فمن الضروري تحسين نوعيته ووجاهته. واقترح ربط المعلومات المبلغ عنها بنماذج الأعمال التجارية التي تتبعها الشركات، وكذا أدائها لخلق القيمة والمخاطر التي تواجهها، وقال إن هناك حاجة إلى المزيد من المعلومات الكمية الأفضل توحيداً، علاوة على الحاجة إلى ضمان الجودة.

١١- وقال عضو آخر بفريق المناقشة إن إطار الإبلاغ المتكامل يهدف إلى مكافحة عقلية الأبراج العاجية وتشجيع مراعاة رأس المال الطبيعي والاجتماعي والبشري. فمن خلال الإبلاغ المتكامل، تحول موطن التركيز من الإبلاغ المالي إلى الإبلاغ عن فرص خلق القيمة، بل إن بعض الشركات ربطت خلق القيمة بأهداف التنمية المستدامة. وكانت مبادرة الحوار المتعلق بالإبلاغ المؤسسي مبادرة لها مغزاها تهدف إلى تحقيق الاتساق في الإبلاغ من جانب الشركات.

١٢- ويرى أحد أعضاء فريق المناقشة أن من الضروري التركيز على الحد من أوجه عدم المساواة الاجتماعية ومعالجة القضايا البيئية. ولا بد من تكييف المحاسبة، وإدماج المسائل البيئية والاجتماعية ومسائل الحوكمة في عملية صنع القرار. فقد وضع المجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة، على سبيل المثال، إرشادات لتحسين نوعية البيانات البيئية والاجتماعية وبيانات الحوكمة. وأظهرت دراسة استقصائية أجراها المجلس مؤخراً أن الإبلاغ من جانب الشركات أخذ في التحسن؛ وقد أعدت ٣٩ في المائة من الشركات تقارير متكاملة، ونفذت ٨٧ في المائة من الشركات التي كانت مشمولة في العينة مبادرة الإبلاغ العالمية. وأشارت نتائج أخرى إلى أن الحوكمة تتعزز والمزيد من الشركات بات يستخدم التكنولوجيا الرقمية.

١٣- وقال عضو آخر في فريق المناقشة إن التعليق الإداري جزء غير إلزامي من المعايير الدولية للإبلاغ المالي، وإن كان بوسع الجهات الواضعة للمعايير الوطنية أن تصدر به تكليفاً. وركزت مسودة المعايير الجديدة، المتوقع إصدارها خلال النصف الثاني من عام ٢٠٢٠، على ضرورة الإبلاغ عن المزيد من المعلومات المتعلقة بالأصول غير المادية، وتقديم مزيد من المعلومات المباشرة عن المسائل البيئية والاجتماعية ومسائل الحوكمة. وسيكون بيان الممارسة المتعلقة بتعليقات الإدارة مكماً للأنظمة الصادرة في البلدان. ومن شأن ذلك أن يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث سيغطي الاستدامة والمسائل البيئية والاجتماعية ومسائل الحوكمة.

١٤- وأشار عضو في فريق المناقشة إلى أن موجز المخاطر العالمية قد تحول من موجز قوامه التحديات الاقتصادية إلى موجز تطبعه التحديات البيئية والاجتماعية. وكانت هناك زيادة في الإبلاغ عن المخاطر غير المالية، وإن كانت تلك التقارير تفتقر إلى الجودة والقابلية للمقارنة. وأصدر مجلس معايير المحاسبة المتعلقة بالاستدامة ٧٧ معياراً للاستدامة خاصة بكل قطاع. وفي تطورات أخرى، وضعت فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ، ومجلس معايير الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمناخ، ومجلس معايير المحاسبة المتعلقة بالاستدامة، نهجاً شاملاً للإبلاغ عن المخاطر والفرص المناخية.

باء- التنفيذ العملي للمؤشرات الرئيسية للإبلاغ من جانب الشركات عن إسهامها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك قياس هذه المؤشرات: استعراض دراسات حالات إفرادية (البند ٣ من جدول الأعمال)

١٥- استرعت رئيسة فرع المشاريع بشعبة الاستثمار والمشاريع التابعة للأونكتاد، في معرض تقديمها لهذا البند من جدول الأعمال، الانتباه إلى الوثيقة TD/B/C.II/ISAR/89. وقالت إن المؤشر ١٢-٦-١ من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة قد أعيد تصنيفه كمؤشر من المستوى الثاني، وهو إجراء يهدف إلى تشجيع الشركات على اعتماد ممارسات مستدامة والإبلاغ عن الاستدامة. وأشارت إلى أن إرشادات الأونكتاد بشأن المؤشرات الرئيسية قد أعدت لمساعدة الحكومات على جمع المعلومات عن مساهمة القطاع الخاص في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، استناداً إلى عدد محدود من المؤشرات الرئيسية. وقد أجريت دراسات حالات إفرادية في مختلف القطاعات والبلدان للوقوف على مدى وجاهتها وإمكانية تطبيقها. وقدمت معظم الشركات بيانات عن معظم المؤشرات. وأظهرت نتائج الدراسة أن قضايا الإبلاغ الرئيسية مرتكزة على المؤشرات البيئية والاجتماعية وأن الأسباب الرئيسية لعدم الإبلاغ عن البيانات هي عدم جمع البيانات وعدم وجود أنشطة ذات صلة. وسيوفر دليل تدريبي للأونكتاد بشأن المؤشرات الرئيسية لأهداف التنمية المستدامة (سيصدر قريباً) مزيداً من الإرشادات التقنية بشأن تنفيذ الإرشادات المتعلقة بالمؤشرات الرئيسية.

حلقات النقاش

١٦- عرض فريق الخبراء الأول نتائج دراسات الحالات الإفرادية المتعلقة بالتنفيذ العملي للمؤشرات الرئيسية للإبلاغ من جانب الشركات عن إسهامها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك قياس هذه المؤشرات. وتألف الفريق من ممثلين عن كل من: إرنست ويونغ كولومبيا (Ernst and Young Colombia)؛ تي جي سي بي كونسولتينغ (TGB Consulting)؛ الجامعة الأمريكية بالقاهرة؛ وكلية إدارة الأعمال بجامعة دايتون، الولايات المتحدة.

١٧- وقال أحد الخبراء إن نتائج دراسة استقصائية عن المؤشرات الرئيسية للأونكتاد، استناداً إلى تقارير الاستدامة المتاحة للعموم من جانب ٣٠ شركة كبيرة أسعار أسهمها مدرجة في حساب مؤشر المتوسط الصناعي داو جونز، تشير إلى أن المؤشرات الرئيسية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتغير المناخ والمجتمع المحلي بحاجة إلى مزيد من الحوافز على الإبلاغ عن المعلومات. وربما يُعزى التردد في الإبلاغ إلى بيئة الأعمال في الولايات المتحدة التي تطبعها الخصومات القضائية ومخاوف التعرض للدعاوى السلبية. ومن العوامل الأخرى عدم الاتساق في المواقع وطريقة عرض المعلومات المتعلقة بالمؤشرات الرئيسية.

١٨- وذكر خبير آخر أن نتائج الدراسة الاستقصائية بشأن وضع أهداف التنمية المستدامة ومباشرتها في مصر تستند إلى المعلومات المتاحة للعموم من جانب الشركات المدرجة في البورصة المصرية. وقال إن المؤشرات الاقتصادية هي الأكثر شيوعاً في تقارير الإبلاغ، بينما أقل ما تشمله تقارير الإبلاغ هو المؤشرات البيئية. وبالنظر إلى أن العديد من الشركات المصرية لم تكن على علم بمتطلبات الإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة، فإن هناك حاجة ملحة لتوفير

التدريب على الإبلاغ عن الاستدامة، وهو ما قد يُعرّف الشركات بفوائد الإبلاغ عن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

١٩- وأشار أحد الخبراء إلى دراسة حالة إفرادية عن شركة من شركات القطاع الخاص في كولومبيا، فقال إن الإرشادات المتعلقة بالمؤشرات الرئيسية يمكن أن تصبح أداة تسمح للشركات بالإبلاغ عن المعلومات المتعلقة بالاستدامة عندما توائم خططها الاستراتيجية مع المؤشرات الرئيسية. ومع أن الشركة قد أبلغت عن العديد من المؤشرات، فقد تبين أن الإبلاغ عن المؤشرات الاجتماعية والبيئية تكتنفه بعض التحديات. وفي هذه الحالة، كان مفيداً بوجه خاص الدليل التدريبي للأونكتاد الذي يقدم إرشادات بشأن المؤشرات الرئيسية. واعترافاً من خبير آخر بالتحدي الذي تشكله المؤشرات البيئية، اقترح هذا الخبير إمكانية تحسين عملية الإبلاغ من خلال التدريب والاستعانة بأدوات التنفيذ. وقال مقدم العرض إن من المهم أن يتعاون القطاعان العام والخاص مع المجتمع المدني لضمان التنفيذ الناجح.

٢٠- وفي سياق المناقشة التي تلت ذلك، شدد أحد الخبراء على ضرورة مواءمة البيانات لتعزيز قابليتها للمقارنة. وقال إن الإرشادات المتعلقة بالمؤشرات الرئيسية توفر حلاً للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم والبلدان النامية عندما تواجه تحديات الإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة. وأضاف أن ثمة حاجة إلى زيادة قدرات التنفيذ والتكيز على المؤشرات التي أثبتت صعوبة الإبلاغ عنها، وإن كانت نتائج دراسات الحالات الإفرادية إيجابية في مجملها.

٢١- وتناولت حلقة نقاش أخرى نتائج دراسات الحالات الإفرادية والدراسات الاستقصائية. وتشكل فريق المناقشة من ممثلين عن الكيانات التالية: جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين؛ سلطة الأسواق المالية، فرنسا؛ مصرف التنمية البرازيلي، البرازيل؛ مركز المسؤولية الاجتماعية للشركات، غواتيمالا؛ مجلس معايير الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمناخ؛ (الشركة العالمية للذكاء الاصطناعي، الولايات المتحدة)؛ Global AI [Artificial Intelligence] Corporation, United States؛ دائرة التخطيط الوطنية، كولومبيا؛ والمجلس التقني للمحاسبة العامة، كولومبيا.

٢٢- وأبرز أحد الخبراء أهمية توحيد المؤشرات بالنسبة للقطاع الخاص، وأهمية وضع لوائح تنظم الإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة، فضلاً عن نشر ثقافة تشجع الإبلاغ الطوعي. وقال إنه يرى أن هناك تحدياً رئيسياً يكمن في ربط القطاع الخاص بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٢٣- وقال خبير آخر إن الإرشادات المتعلقة بالمؤشرات الرئيسية، التي تنطبق على الشركات بمختلف أحجامها وقطاعاتها، تُيسر الإبلاغ عن المسؤولية الاجتماعية للشركات في القطاع الخاص في كولومبيا، الذي يتألف أساساً من مؤسسات بالغة الصغر. ولكي يتسنى الإبلاغ عن الاستدامة في ذلك البلد، من الضروري تيسير الوصول إلى الإرشادات وأفضل الممارسات الدولية؛ وجمع البيانات على جميع المستويات؛ ووضع استراتيجيات وسياسات للتنفيذ مفصلة حسب الاحتياجات الميدانية؛ وتحسين التنسيق بين المؤسسات والرقابة الداخلية والرصد.

٢٤- وأوجزت إحدى الخبرات بعض المبادرات الرئيسية للإبلاغ عن المسؤولية الاجتماعية للشركات القائمة على الأهمية النسبية في فرنسا، وقالت إن مديري أصول الشركات والوسطاء الماليين جهات فاعلة رئيسية في التمويل المستدام. وقالت إنها ترى أن جهات التنظيم تُقاسي من

أجل النهوض إلى مستوى الآمال العريضة المعقودة عليها، مما يتطلب خبرة ومعلومات جديدة في هذا المجال. وأضافت أن تنفيذ الإرشادات المتعلقة بالمؤشرات الرئيسية يتطلب تبادل الممارسات الجيدة والمبادئ التوجيهية والتوعية بالتمويل المستدام عند التعامل مع الشركات المالية الاعتيادية.

٢٥- ووفقاً لخبير آخر، ينبغي للكيانات المالية وغير المالية أن تتعاون لضمان الاتساق في الإبلاغ من جانب الشركات. فالتثقيف والتنظيم ونشر الوعي بفوائد الإبلاغ عن الاستدامة عناصر أساسية لتنفيذ الإرشادات المتعلقة بالمؤشرات الرئيسية، استناداً إلى مثالي غواتيمالا وكولومبيا. وعلاوة على ذلك، اضطلع فريق الخبراء الحكومي الدولي بدور بارز في سياق المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تعزيز معايير الشفافية والاستدامة للشركات ومن خلال الإرشادات المتعلقة بالمؤشرات الرئيسية.

٢٦- وقالت خبيرة إن من المهم النظر في الطلب على البيانات الجيدة والتعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين وقنوات الإبلاغ عند إدراج معلومات الاستدامة في التقارير الاعتيادية. واقترحت التعريف بفائدة المؤشرات الرئيسية ونشرها بوضوح، وإفادة القطاع الخاص من تبادل الدروس المستخلصة من تنفيذ الإرشادات المتعلقة بالمؤشرات الرئيسية.

٢٧- وقال خبير آخر إن منظمته تشجع الاستدامة ووضع اللوائح التنظيمية الطوعية في غواتيمالا. وقال إنه يرى أن تطبيق الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم للإرشادات المتعلقة بالمؤشرات الرئيسية يمكن أن يساعد على زيادة عدد تقارير الاستدامة في ذلك البلد، وأن الحوافز الحكومية من شأنها أن تُجَدِّر ثقافة الإبلاغ عن الاستدامة.

٢٨- وعرض أحد الخبراء استخدام تقنيات معالجة اللغات الطبيعية والتعلم الآلي لتقييم مدى اكتمال تقارير الاستدامة، وسلط الضوء على أهمية الإرشادات بالنسبة للحكومات، ولا سيما بالنسبة لوكالات الإحصاءات الوطنية وجهات التنظيم الوطنية والشركات والمستثمرين، في رصد العوامل التي تؤثر في تخصيص الاستثمار وفي استراتيجياته.

٢٩- وفي رأي خبير آخر، وفرت الإرشادات المتعلقة بالمؤشرات الرئيسية فهماً للمخاطر غير المالية ولغة مشتركة للإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة. وقال إن من المهم قياس الأثر والأخذ بعلم البيانات في الإبلاغ عن الاستدامة.

٣٠- وعرض فريق من الخبراء نتائج دراسات حالات إفرادية أخرى. وشارك في العرض ممثلون عن كيانات القطاع الخاص التالية: أكاديمية الإدارة المالية، أوكرانيا؛ شركة المجموعة المعدنية الصينية، الصين؛ دي أس سميث (DS Smith)، المملكة المتحدة؛ أف بي كي غرانت ثورنتون (FBK Grant Thornton)، الاتحاد الروسي؛ ونورنيكل (Normickel)، الاتحاد الروسي.

٣١- وعرض أحد الخبراء نتائج دراسة حالة إفرادية أُجريت لدراسة التنفيذ العملي لإرشادات الأونكتاد المتعلقة بالمؤشرات الرئيسية للإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة. وأظهرت الدراسة أن الشركة المعنية قد أبلغت في عام ٢٠١٨ عن ٢٩ مؤشراً من أصل ٣٣ مؤشراً رئيسياً مشمولاً بالإرشادات، وأن عدد المؤشرات المبلغ عنها سيرتفع إلى ٣٠ مؤشراً في عام ٢٠١٩. وفي هذا السياق، تبين جلياً أن الإرشادات خطوة رئيسية نحو قياس الأثر المترتب في أهداف التنمية المستدامة، باعتبارها إطاراً لتقييم أخلاقيات المؤسسات التجارية في الميدان الاقتصادي.

٣٢- وقال خبير آخر إن شركة تعدين روسية رائدة قد أدرجت أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة في استراتيجية الشركة ومؤشرات أدائها. وعرض الخبير في الأونكتاد نتائج دراسة الحالة الإفرادية للشركة فيما يتعلق بمساهمتها في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة تمشياً مع إرشادات الأونكتاد المتعلقة بالمؤشرات الرئيسية، مشيراً إلى أنه قد تم، في عام ٢٠١٨، الإبلاغ كلياً أو جزئياً عن ٣٢ مؤشراً من أصل ٣٣ مؤشراً. وبالاتفاق مع المتكلمين السابقين، قال إن الإرشادات المتعلقة بالمؤشرات الرئيسية أداة هامة لتعزيز إبلاغ المؤسسات التجارية عن المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٣٣- وفيما يتعلق بالتحديات الرئيسية المتصلة بإبلاغ الشركات في أوكرانيا عن التنمية المستدامة، ذكر أحد الخبراء أن تحلي القطاع الخاص بصرامة أكبر في الإبلاغ سيساعد أيضاً على قياس المؤشر ١٢-٦-١ من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. ولتحقيق ذلك، ينبغي بذل جهود ليس فقط على الصعيد القطري وعلى صعيد الشركات، بل أيضاً بين الدول والمؤشرات، لضمان التنسيق على المستويات الكبرى والكلية والمتوسطة والجزئية فيما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. والإرشادات المتعلقة بالمؤشرات الرئيسية تستخدم نهجاً عملياً يمكن الاستعانة به لتقييم الإمكانيات الاقتصادية والاجتماعية للشركات في أوكرانيا وفي أماكن أخرى.

٣٤- وأوجز خبير آخر وجهة نظر الشركات بشأن الإبلاغ غير المالي. فقد شكل الإبلاغ عن البيانات غير المالية عدة تحديات في مجال الإبلاغ وأتاح فرصاً جديدة، مما أدى إلى وضع مؤشرات أداء رئيسية جديدة، وإقامة حوار مثمر مع أصحاب المصلحة، واتباع نهج أكثر شمولاً في دراسة المخاطر والفرص. ومن المهم مساعدة الشركات على فهم ما يميز مؤشرات أهداف التنمية المستدامة عن مؤشرات الإبلاغ الأخرى وما يجعلها أكثر أهمية من غيرها.

٣٥- وعرض أحد الخبراء تجربة من منظور مراجع حسابات بشأن أنشطة الضمان. وقال إن ثمة طلباً متزايداً على الضمان بشأن مجموعة أوسع من المقاييس غير المالية التي تعتبر جوهرية بالنسبة لاتخاذ القرارات من جانب أصحاب المصلحة. وبالإضافة إلى ذلك، يلزم تناول المسائل الأساسية بشأن المسائل التالية: سبل تحديد الأهمية النسبية، وما إذا كان الإبلاغ غير المالي ينبغي أن يكون طوعياً أو إلزامياً، وما إذا كانت البيانات المالية وغير المالية ينبغي أن تخضع لمراجعة الحسابات بالطريقة نفسها.

٣٦- وعرضت خبيرة أخرى وجهة نظر بشأن الإبلاغ غير المالي من منظور المستثمرين. وقالت إن المستثمرين وعملاءهم يخضعون لضغوط تنظيمية قوية. وعلاوة على ذلك، فإن الاستثمار في المسائل البيئية والاجتماعية ومسائل الحوكمة يعتمد على الإبلاغ غير المالي. وشددت على أهمية قضايا مثل تغير المناخ والتنوع البيولوجي وحقوق الإنسان، وقالت إن من المهم تجاوز التفكير القصير الأجل نظراً لحاجتنا الماسة إلى إنشاء أسواق تحقق نتائج مستدامة.

٣٧- وفيما يتعلق بالإبلاغ غير المالي في المملكة المتحدة، أشار أحد الخبراء إلى اتجاهات مثل تحسين شفافية الشركات، والتوازن بين الأهمية النسبية والوجاهة، وقابلية تقارير الإبلاغ للمقارنة، والمواءمة مع أهداف التنمية المستدامة. وعلى الرغم من أن معظم الشركات ذكرت أهداف التنمية المستدامة في تقاريرها السنوية عن الاستدامة، فإن عدداً قليلاً منها أبلغ عن أهداف

كمية المنحى، مما يمكن أن يؤدي إلى "سلخ أهداف التنمية المستدامة" ما لم تتخذ الشركات إجراءات ملموسة.

٣٨- وعرض خبير آخر آفاق أطر الإبلاغ من جانب الشركات في المملكة المتحدة. وقال إن تقارير الإبلاغ غير المالي باتت تكتسي أهمية حيوية في صناعة القرار بالنسبة للمستثمرين. وبسبب التشريعات الجديدة في ذلك البلد، زاد عدد الشركات التي نشرت تقارير إبلاغ غير مالي بأكثر من الضعف. وتشمل التحديات الرئيسية ضرورة توحيد الإبلاغ غير المالي وضمان المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة - وستكون الإرشادات المتعلقة بالمؤشرات الرئيسية بالغة الأهمية في التصدي لهذه التحديات.

٣٩- وطلب أحد الخبراء ترجمة الوثائق إلى الفرنسية لتمكين البلدان الناطقة بالفرنسية من المشاركة في المناقشة بصورة أكثر تعمقاً. وأشار إلى عرض سابق بشأن معايير الإبلاغ التي لا تنطبق إلا على الشركات المدرجة في البورصة، وقال إن ٩٠ في المائة من الأعمال التجارية في كوت ديفوار تقوم بها شركات غير مدرجة في البورصة؛ وهذا ما يمكن أن يكون له أيضاً تأثير كبير في البيئة. وعلاوة على ذلك، فإن الأبعاد البيئية للإرشادات المتعلقة بالمؤشرات الرئيسية تتطلب تكييفاً قطاعياً.

٤٠- وأشار خبير آخر إلى حضور ممثلين عن سلسلة الإبلاغ بكاملها في الدورة - جهات التنظيم، ومراجعو الحسابات، والجهات الواضحة للمعايير. وأعرب عن رغبته في أن يُبلَّغ بخصائص الصندوق الذي تديره شركة من القطاع الخاص من حيث تصنيف الإبلاغ. ورداً على ذلك، قالت إحدى المشاركات في فريق المناقشة إنها أشارت إلى أكبر ١٠ صناديق استثمارية لا يوجد لديها نهج مشترك في تنفيذ مؤشرات الاستدامة لدعم قرارات الاستثمار. ورداً على استفسار بشأن كيفية إدراج إحدى شركات القطاع الخاص تكلفة إضافية لإعادة التدوير في نموذجها لحساب التكاليف، أجاب ممثل الشركة بأن تغليف المادة خدمة ذات قيمة مضافة وسعرها ليس مدرجاً في سعر المادة الخام.

٤١- وتألَّف الفريق الثاني من ممثلين عن الكيانات التالية: أرابيسك بارتنرز (Arabesque Partners)؛ جامعة بوكوني، إيطاليا؛ إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛ إدارة إحصاءات الدانمرك؛ معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية؛ والتحالف العالمي للعمل المعياري (World Benchmarking Alliance).

٤٢- وناقش أحد أعضاء فريق المناقشة في عرضه التنفيذ العملي للإبلاغ غير المالي من منظور الإحصاءات الرسمية. وأعرب عن تأييده للإرشادات المتعلقة بالمؤشرات الرئيسية، لأنها يمكن أن تعود بفائدة كبيرة على الحسابات البيئية، وتساعد على قياس سلوك الشركات ومساهماتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحسين نوعية إحصاءات أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بمساهمة القطاع الخاص في تنفيذ هذه الأهداف. وقال، علاوة على ذلك، إن هناك حاجة لزيادة التعاون بين الشركات والدوائر المحاسبية والسلطات ومكاتب الإحصاءات الوطنية.

٤٣- وشددت مشاركة أخرى في فريق المناقشة على أهمية الإبلاغ من جانب الشركات، بما فيها الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، عن تنفيذ الإرشادات المتعلقة بالمؤشرات الرئيسية

التي تتطلب وضع تشريع سليم واستحداث آلية تنظيمية. وأعربت عن اهتمامها بزيادة إبراز هذه الإرشادات من خلال المنابر الدولية مثل مبادرة الحوار المتعلق بالإبلاغ المؤسسي ومشروع تحسين المواءمة، فضلاً عن تبادل أفضل الممارسات. وقالت إنه من المهم تعزيز القدرة التقنية، لكن ينبغي ألا يقتصر التركيز على كيفية القياس فحسب، بل عليه أن يشمل أيضاً دواعي مواءمة الإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة من جانب الشركات.

٤٤ - وقال أحد أعضاء فريق المناقشة إن الأعمال التجارية لها دور رئيسي في قيادة التغيير التحويلي المطلوب لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، شاركت منظمته في وضع معايير مرجعية تقيس وتقارن أداء الشركات فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة. وقال إن من الواضح أن طبيعة تشابك الأهداف وترابطها تدعو إلى تغيير تحويلي وإلى المشاركة النشطة من جانب جميع أصحاب المصلحة.

٤٥ - وقال عضو آخر في فريق المناقشة إن شركات البيانات العالمية لها دور فعال في وضع معايير مرجعية تتضمن معلومات تنشرها الشركات. ويمكن أن تكون الإرشادات المتعلقة بالمؤشرات الرئيسية مفيدة في إشراك أصحاب المصلحة والمستثمرين، لأنها توفر صلة مباشرة بين المستثمرين والشركات وتوفر خط أساس للشركات الخاصة والعامّة. وحرصاً على تعزيز الشفافية، اقترح استخدام أدوات مثل الإرشادات المتعلقة بالمؤشرات الرئيسية كمصدر مركزي للمعلومات في المستودعات الرقمية من أجل تعزيز الشفافية.

٤٦ - وقال عضو آخر في فريق المناقشة إن هناك اهتماماً متزايداً بالاستثمار المستدام، ليس من باب الأعمال الخيرية البحتة، بل من باب تشجيع خلق القيمة في الأجل الطويل، نظراً لوجود علاقة مباشرة بين المسائل البيئية والاجتماعية ومسائل الحوكمة والأداء المالي. وقال إن الإرشادات المتعلقة بالمؤشرات الأساسية تساعد على تحديد الأثر المستدام وتقتح سبلاً لقياسه.

٤٧ - ورأى أحد أعضاء فريق المناقشة أنه ينبغي أن ينفذ جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك القطاع الخاص، أساليب مبتكرة ونهجاً تحويلية في قياس الأداء في مجال تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ورغم أن الإرشادات المتعلقة بالمؤشرات الرئيسية تلي الحاجة إلى مواءمة أطر الإبلاغ التي تستخدمها الشركات، فإن المؤشرات نفسها تحتاج أيضاً إلى مزيد من التطوير.

٤٨ - وفي سياق المناقشة التي تلت ذلك، قال أحد الخبراء إن حسابات الإرشادات المتعلقة بالمؤشرات الرئيسية ليست عملية حسابية بسيطة؛ وأضاف أنه لا بد من مساعدة فريق الخبراء الحكومي الدول من أجل نشر الوعي بالإرشادات وتقديم الدعم المستمر لتنفيذها على النحو السليم.

٤٩ - وأعربت خبيرة أخرى عن رغبتها في معرفة كيفية ضمان أن تعزز الإرشادات المتعلقة بالمؤشرات الرئيسية الممارسات المستدامة وكيفية تحفيز الشركات على إعداد تقارير عالية الجودة. واقترحت وضع مُصنّف بالممارسات المستدامة في كل قطاع وإدراج المؤشرات الرئيسية في هذا الإطار.

٥٠ - وأعرب أحد الخبراء عن استعداده لتثقيف أصحاب المصلحة الوطنيين بشأن فوائد تنفيذ ممارسات الإبلاغ غير المالي في البلد.

## جيم - استعراض التطورات الراهنة في المعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ في القطاعين العام والخاص (البند ٤ من جدول الأعمال)

٥١ - وجهت أمانة الأونكتاد الانتباه، في معرض تقديم هذا البند من جدول الأعمال، إلى الوثيقة TD/B/C.II/ISAR/90 التي شكلت أساس المناقشة في فريقين من الخبراء. واستكشف فريق المناقشة الأول التطورات الراهنة في المعايير الدولية للإبلاغ المالي والاعتبارات المتصلة بتنفيذها العملي. وتألّف الفريق من ممثلين عن الكيانات التالية: فريق وضع المعايير لمنطقة آسيا وأوقيانيا، وكلية كوبنهاغن لإدارة الأعمال، والفريق الاستشاري الأوروبي المعني بالإبلاغ المالي، واتحاد المحاسبين الأفارقة، وكلية إدارة الأعمال في جامعة ماهايم.

٥٢ - وأشار أحد المشاركين في فريق المناقشة إلى التطورات الأخيرة في عملية وضع المعايير، وقال إن المجلس الدولي لمعايير المحاسبة أصدر إطاراً مفاهيمياً منقحاً للإبلاغ المالي في عام ٢٠١٨ وسيصبح نافذاً في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠. وبالإضافة إلى ذلك، يجري العمل بشأن المواضيع التالية: المعيار ٣ من المعايير الدولية للإبلاغ المالي (مجموعات الأعمال التجارية)، والمعيار ٧ من المعايير الدولية للإبلاغ المالي (عقود التأمين)، وإصلاح المعايير المرجعية لأسعار الفائدة، وتكلفة الوفاء بالعقد، والأدوات المالية التي تتسم بخصائص رأس المال السهمي، وورقة مناقشة أصدرها المجلس تقترح مبادئ لتفعيل الإبلاغ عن البيانات المالية. وهناك طلب متزايد على المعلومات المتعلقة بالاستدامة، مع ما يترتب على ذلك من آثار بالنسبة لتطوير المعايير الدولية للإبلاغ المالي في المستقبل.

٥٣ - وفيما يتعلق بالتنفيذ العملي للمعايير، أشار بعض أعضاء فريق المناقشة إلى أن مناطق مختلفة من العالم تواجه تحديات مماثلة وأنه من المفيد تبادل الخبرات في هذا الصدد. ورأى أحد أعضاء فريق المناقشة أن من المهم إجراء تحليل أولي يستند إلى الأدلة للمعايير المقبلة للمجلس الدولي لمعايير المحاسبة. ومن الضروري أيضاً تقييم أثر ورقة المناقشة المقدمة من المجلس بشأن الأدوات المالية التي تتسم بخصائص رأس المال السهمي. وقد أشارت التعقيبات الواردة من أصحاب المصلحة إلى أن هذا النهج يمكن أن يساهم في التعجيل بإقرار المشروع في مرحلة لاحقة ويساهم في اعتماد واسع النطاق من المجلس وغيره من الجهات الواضحة للمعايير للنهج القائم على الأدلة. وعلاوة على ذلك، أسهم إدراج أمثلة محددة في الحد من عدم اليقين الذي يعتري الموضوع؛ ومن المفيد إجراء تحليل للتكاليف والفوائد وتوقع الآثار المترتبة على الاستقرار المالي.

٥٤ - وساعدت المنظمات الإقليمية على تيسير التنفيذ المتسق للمعايير الدولية للإبلاغ المالي. فعلى سبيل المثال، أطلع فريق وضع المعايير لمنطقة آسيا وأوقيانيا الجهات التابعة له على قضايا التنفيذ فيما يتعلق بالمعيار ٩ من المعايير الدولية للإبلاغ المالي (الأدوات المالية)، والمعيار ١٥ من المعايير الدولية للإبلاغ المالي (الإيرادات المتأتبة من العقود المبرمة مع العملاء)، والمعيار ١٦ من المعايير الدولية للإبلاغ المالي (عقود الإيجار)، والمعيار ١٧ من المعايير الدولية للإبلاغ المالي (عقود التأمين). وأجرت هذه المنظمات أيضاً بحثاً مشتركاً ونظمت أنشطة توعوية، بما في ذلك أنشطة في مجال التعليم؛ ونسقت الإسهامات المقدمة إلى المجلس الدولي لمعايير المحاسبة،



وتواصلت مع المنظمات الإقليمية الأخرى. وعلاوة على ذلك، كان المؤتمر السنوي لهيئات وضع المعايير العالمية منبراً هاماً لتبادل الخبرات فيما بين أعضائه.

٥٥- وواجه معدو البيانات المالية تحديات مختلفة في تنفيذ المعايير الدولية للإبلاغ المالي الصادرة حديثاً. وشملت هذه العوامل التحديد الكمي للآثار المترتبة على التنبؤات المتعلقة بالظروف الاقتصادية المقبلة في الخسائر الائتمانية، وصعوبة تحديد التسوية التطلعية للخسائر الائتمانية المتوقعة، وعدم كفاية النظم والقدرة على صياغة النماذج، وعدم كفاية المهارات اللازمة لتنفيذ المعايير. غير أن هناك بعض الفوائد التي يمكن جنيها من هذا التنفيذ - رصد احتياطات أكثر واقعية لخسائر الائتمان منذ البداية، وتحسين عمليات الاكتتاب وتقييم الائتمان، وتحسين قابلية المقارنة والشفافية.

٥٦- وأوجز أحد أعضاء فريق المناقشة في عرضه نتائج البحوث التي أجريت مؤخراً بشأن ديناميات تنفيذ المعايير الدولية الجديدة للإبلاغ المالي. فقد تباينت في التنفيذ أوجه الخروج على المعايير بصيغتها الصادرة عن المجلس الدولي لمعايير المحاسبة كما يلي: عدم اعتماد بند بكامله؛ عدم اعتماد جزء من بند (اجتزاء)؛ إضافة نص إلى متن المعايير الدولية للإبلاغ المالي (زيادة)؛ تغيير نطاق معيار أو تواريخ نفاذه الفعلي؛ استخدام صيغة قديمة من المعايير الدولية للإبلاغ المالي؛ فرق بين تاريخ النفاذ كما أقره المجلس وتاريخ النفاذ الذي أقرته الولاية القضائية؛ التأخير في إتاحة ترجمات المعايير في الولاية القضائية المنفذة؛ وعدم التقيد بتسمية المعايير الدولية للإبلاغ المالي، مثل استخدام تسميات مختلطة أو تسميات وطنية مثل المعايير الدولية للإبلاغ المالي لجمهورية كوريا.

٥٧- وعرض عضو آخر في فريق المناقشة نهجاً قائماً على تحليل النصوص للوقوف على حالات عدم اتساق تنفيذ المعايير الدولية للإبلاغ المالي. وترتبت على أوجه الاختلاف في تنفيذ المعايير تكاليف معالجة تكبدتها الجهات الدولية المستعملة للبيانات المالية. ويسرت أدوات تحليل النصوص مقارنة الصيغ الوطنية للمعايير الدولية للإبلاغ المالي بالصيغ الصادرة عن المجلس الدولي لمعايير المحاسبة ومكنت من تحديد درجة التقارب بينها.

٥٨- وناقش الخبراء في حلقة نقاش أخرى التطورات الأخيرة في المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والمحاسبة الحكومية. وتشكل فريق المناقشة من ممثلين عن الكيانات التالية: جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين؛ وزارة المالية، المملكة المتحدة؛ مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛ وجمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين، الاتحاد الروسي. واستعرض أحد أعضاء فريق المناقشة الأنشطة الرئيسية لوضع المعايير والتوعية التي اضطلع بها المجلس الدولي للمعايير المحاسبية للقطاع العام، وسلط الضوء على العناصر الرئيسية لاستراتيجيته وخطة عمله للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٣. وقد أصدر المجلس المسودة ٧٠ بشأن الإيرادات المشروطة بالتزامات، بغرض وضع الصيغة النهائية للمعيار ١٥ من المعايير الدولية للإبلاغ المالي (الإيرادات المتأنية من العقود المبرمة مع العملاء). وعند الانتهاء من المشروع، سيحل هذا المعيار الجديد من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام الجديدة محل المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام رقم ٩ (الإيرادات من المعاملات التبادلية) والمعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام رقم ١١ (عقود البناء). ونظم المجلس أربعة اجتماعات مائدة مستديرة إقليمية تتألف من ممثلين من ١٠٨ بلدان لمناقشة استراتيجية المجلس وخطة عمله المذكورتين أعلاه.

٥٩- ووصف عضوان في فريق المناقشة رحلة المملكة المتحدة التي دامت ٢٥ عاماً نحو بناء القدرة على إعداد التقارير المالية في القطاع العام. وكانت العوامل المحركة لإعداد التقارير المالية في الوقت المناسب في القطاع العام هي الدعم السياسي وتلبية تطلعات البرلمان والمواطنين، والضوابط القوية على المعاملات، وإدخال التغييرات في الوقت المناسب على الإطار، وتدخلات مراجعي الحسابات في منتصف العام، والدعم الفعلي من وزارة المالية بشأن المسائل التقديرية، والموافقة في الوقت المناسب على المعاملات عند الاقتضاء، والمواعيد النهائية الواضحة لتقديم المعلومات الإدارية المتسقة مع التقارير الداخلية وتقارير وزارة المالية، وإعداد حسابات الحكومة المركزية قبل عطلة الصيف.

٦٠- وفي عام ٢٠١٨، شملت حسابات الحكومة بأكملها في المملكة المتحدة أكثر من ٨٠٠٠ كيان، وبلغت ٧٦١ بليون جنيه استرليني من الإيرادات، و ٨١٥ بليون جنيه استرليني من النفقات، و ٢٠١٤ بليون جنيه استرليني من الأصول، و ٤٥٧٩ بليون جنيه استرليني من الخصوم. وكانت بعض الفوائد الرئيسية لهذه الحسابات كما يلي: وجود ميزانية موحدة للقطاع العام تساعد على التبصّر، وهذه الحسابات توفر لمحة عن المخاطر المالية على نطاق القطاع العام؛ واستُخدمت البيانات الأساسية لتحسين الإحصاءات الرسمية وتقرير السياسات العامة؛ وسمحت هذه الحسابات للبرلمان بالتدقيق في الوضع المالي العام، كما سمحت بزيادة فهم الميزانية العمومية والتركيز عليها.

٦١- وناقش عضو آخر في فريق المناقشة دور منظمات المحاسبة المهنية في تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في المنطقة الأوروبية الآسيوية. وفيما يلي الممارسات الجيدة فيما يتعلق بالتنفيذ العملي لهذه المعايير: وضع جدول زمني واقعي للمشاريع؛ إعداد خريطة طريق مفصلة؛ ضمان دعم جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بمن فيهم البرلمان وكبار موظفي الخدمة المدنية؛ ضمان التدرج المناسب في المعايير؛ والاستفادة من الإرشادات الواردة في المعيار ٣٣ من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لأول مرة).

٦٢- وقال أحد أعضاء فريق المناقشة إن منظمته نشرت دراسات عن القطاع العام في عام ٢٠١٩ ووضعت برنامجاً للشهادات في مجال الإدارة المالية للقطاع العام. وبالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى بناء القدرات البشرية لكفالة التنفيذ الفعال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

٦٣- وفي سياق المناقشة التي تلت ذلك، قال أحد الخبراء إن تحديات التنفيذ العملي متشابهة في مناطق مختلفة من العالم واقترح بذل المزيد من الجهود لتيسير تبادل الممارسات الجيدة. وفي أمريكا اللاتينية، هناك تحديات كبيرة في مجال بناء القدرات والمؤسسات عقب المصادقة التشريعية على معايير دولية مثل المعايير الدولية للإبلاغ المالي. ويتطلب وضع آليات مناسبة لإصدار الشهادات لتأهيل المحاسبين المهنيين مزيداً من العمل في المنطقة. ويحتاج إلى بناء القدرات المؤسسية مجال آخر هو إنشاء هيئات رقابية أو إشرافية على مهنة مراجعة الحسابات. وأشار أحد أعضاء فريق المناقشة إلى أن هيئات وضع المعايير المحاسبية الإقليمية يمكن أن تعزز الممارسات الجيدة فيما يتعلق بتنفيذ المعايير. واستفادة الهيئات الناشئة المعنية بوضع المعايير من

إرشادات وتوجيهات الهيئات الأقدم عهداً مثال حسن على تعزيز التنفيذ المتسق للمعايير الدولية للإبلاغ المالي على نطاق المنطقة وفي جميع أنحاء العالم.

٦٤- وأعرب خبراء آخرون عن قلقهم إزاء التعقيد المتزايد للمعايير الدولية للإبلاغ المالي الصادرة حديثاً. ورأى البعض أن هناك اتجاهاً إلى إصدار معايير قائمة على القواعد أكثر منها معايير قائمة على المبادئ مقارنة بالمعايير الدولية للإبلاغ المالي التي أصدرها المجلس الدولي لمعايير المحاسبة في سنواته الأوائل. وذكر آخرون أن المعايير الدولية للإبلاغ المالي أصبحت أكثر تعقيداً، وهو أمر له ما يبرره. فعلى سبيل المثال، عندما تقارن المعايير النهائية بالمسودة الأولى، تجد أنها أصبحت أكثر تعقيداً لتحقيق التوازن بين احتياجات مختلف أصحاب المصلحة. وقال أحد الخبراء إن المعايير الدولية للإبلاغ المالي التي صدرت حديثاً تلبي احتياجات مراجعي الحسابات أكثر مما تلبي احتياجات الجهات التي تعد البيانات المالية.

٦٥- وأشار أحد أعضاء فريق المناقشة إلى أنه بالمقارنة مع المعيار المحاسبي الدولي ٣٩ (الأدوات المالية: الاعتراف والقياس)، فإن المعيار الدولي للإبلاغ المالي ٩ (الأدوات المالية) أقل تعقيداً ويتدارك معظم شواغل المستعملين إزاء المعيار السابق. ومن ناحية أخرى، اعتُبر المعيار ١٧ من المعايير الدولية للإبلاغ المالي (عقود التأمين) معقداً لأن المعيار يتناول مجالاً لم يشمل أي معيار منذ أكثر من ٢٠ عاماً. وقد أدى تناول نماذج الرسوم العامة والمتغيرة في معيار واحد (المعيار الدولي للإبلاغ المالي ١٧) إلى زيادة التعقيد المتأصل في أعمال التأمين. وأعرب بعض الخبراء عن تحفظات بشأن التنقيحات التي اقترحتها المجلس الدولي لمعايير المحاسبة على دليل الإجراءات القانونية الواجبة. وقال أحد الخبراء إن نحو ٧٠ في المائة من المحيين على مسودة المجلس بشأن هذا الموضوع لم يؤيدوا التنقيحات المقترحة.

٦٦- وقال بعض الخبراء إن البلدان قد تحتاج إلى تكييف المعايير الدولية للإبلاغ المالي لتلبية احتياجاتها الاقتصادية المحددة. وعلى النقيض من ذلك، ذكر آخرون أن عمليات التكيف المحلية قد أبطلت الغرض الرئيسي من المعايير العالمية مثل المعايير الدولية للإبلاغ المالي - وهو القابلية للمقارنة عبر الحدود. وقال أحد أعضاء فريق المناقشة إن هناك تكاليف حقيقية مترتبة على الحفاظ على المعايير المحاسبية المحلية مقارنة بتنفيذ المعايير الدولية للإبلاغ المالي دون إدخال تعديلات عليها. وأشارت الرئيسة إلى أمثلة على التكاليف المتكبدة في تنفيذ المعايير الدولية للإبلاغ المالي في بلدها على النحو الصادر عن المجلس الدولي لمعايير المحاسبة، ولا سيما في شكل تقدير تكاليف الاحتياطات المتعلقة بخسائر القروض من جانب المصارف. وعندما نفذ بلدها المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، كان لا بد من وضع إطار المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وإصدار المعايير المحاسبية المحلية للقطاع العام.

٦٧- وأقرت نائبة الرئيسة بأن المعايير الدولية للإبلاغ المالي ليست عصا سحرية، وأشارت إلى أن إحدى الطرق لتجنب الخروج على المعايير عند تنفيذها هي مشاركة البلدان في المراحل الأولى من عملية وضع المعايير. وشددت على ضرورة أن تشارك الجهات المعدّة للبيانات المالية في تلك العملية من خلال التعليق على المسودات. وينبغي للجهات المعدة للبيانات المالية أن تقدم إلى المجلس الدولي لمعايير المحاسبة تعقيبات على الآثار العملية المترتبة على المعايير المقترحة للنظر في الظروف الاقتصادية المحددة وبيئة الأعمال التجارية للبلدان المنفذة.

٦٨- وأيد أحد المندوبين التعليقات السابقة بشأن الحاجة إلى المشاركة المبكرة والوثيقة في عملية وضع المعايير، وشدد على أهمية المدخلات المقدمة من الجهات المعدة للبيانات المالية ومراجعي الحسابات وجهات التنظيم. فعلى سبيل المثال، ستنشئ المملكة المتحدة، عندما تغادر الاتحاد الأوروبي، عملية اعتماد لتنفيذ المعايير الدولية للإبلاغ المالي في البلد. وقد طبقت نحو ١٥٠٠٠ شركة في المملكة المتحدة المعايير الدولية للإبلاغ المالي، غير أن ٢٠٠٠ منها فقط شركات مُدرجة في البورصة. وكان متاحاً للشركات الخاصة في ذلك البلد خياران إما تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي بالكامل أو الامتثال للممارسة المحاسبية المتعارف عليها في المملكة المتحدة، التي تستند إلى المعايير الدولية للإبلاغ المالي بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٦٩- وناقش مندوبان تجارب التنفيذ في بلديهما ولاحظا تحديات مماثلة. وفيما يتعلق بمزايا وعيوب إنشاء آلية للإقرار لتنفيذ المعايير الدولية للإبلاغ المالي، اتفق عدة مندوبين على أن هذه الآلية ضرورية ومفيدة، لأنها تمكن البلدان من ضمان مراعاة الظروف المحددة في ولاياتها القضائية قبل أن تصبح المعايير فعالة. غير أن آخرين رأوا أن آليات الإقرار تسهم في حالات التأخير والانحراف في عملية التنفيذ.

## دال - مسائل أخرى

(البند ٥ من جدول الأعمال)

### الخبرات المتعلقة بتطبيق أداة التطوير المحاسبي

٧٠- قال رئيس فرع المشاريع التابع لشعبة الاستثمار والمشاريع، في معرض تقديمه لهذا البند من جدول الأعمال، إن أداة التطوير المحاسبي، التي أُطلقت في عام ٢٠١٢، تضع معياراً مرجعياً للبلدان والشركات لإعداد تقارير مالية وغير مالية عالية الجودة وفقاً للمتطلبات الدولية وأفضل الممارسات. وأضاف أن الأداة تتيح قائمة كاملة بالمتطلبات أو العناصر الهامة التي ينبغي أن توجد على الصعيد الوطني بغية تعزيز الهياكل الأساسية للمحاسبة والإبلاغ. وفي إطار هذا البند من جدول الأعمال، عرض ممثلاً وزارة المالية في بيلاروس وإدارة التخطيط الوطني في كولومبيا خبراتهما بشأن تنفيذ أداة التطوير المحاسبي في بلديهما.

٧١- وفي بيلاروس، نفذت أداة التطوير المحاسبي بالتعاون مع أمانة الأونكتاد. واستند اختيار المشاركين في الدراسة إلى محتويات استبيان يمكن تحسينه بإدراج سؤال عن الآثار المترتبة على الرقمنة في نظم المحاسبة ومراجعة الحسابات. ووضحت عدة نقاط تتعلق بالاستبيان عن طريق التشاور مع أمانة الأونكتاد.

٧٢- وقد استخدم البلد المعايير الدولية للإبلاغ المالي في شكلها غير المعدل، وهو ما يتطلبه نظام اللوائح التنظيمية الوطنية. ويغطي الإطار التنظيمي الوطني للبيانات المالية الموحدة لكيانات المصلحة العامة الإطار المفاهيمي للإبلاغ المالي، والمعايير الدولية للإبلاغ المالي، وتفسيرات اللجنة الدولية لتفسير المعايير الدولية للإبلاغ المالي. وبالإضافة إلى ذلك، ييسر تنفيذ الأداة تقييم الحكومة وأصحاب المصلحة للحالة الراهنة للهياكل الأساسية المحاسبية، بما في ذلك القدرة

الوطنية على الإبلاغ عن التنمية المستدامة. كما ساعد على تعزيز الحوار بين أصحاب المصلحة وتحديد الثغرات والأولويات لاتخاذ مزيد من الإجراءات بشأنها.

٧٣- وتطبق بيلاروس معايير وطنية لمراجعة البيانات المالية. وتخضع البيانات المالية الموحدة لكيانات المصلحة العامة التي أعدت وفقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي لمراجعة إلزامية للحسابات. واعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠، ستشترط المعايير الدولية لمراجعة الحسابات في التعاقدات القانونية لمراجعة الحسابات.

٧٤- وأثناء تنفيذ أداة التطوير المحاسبي، أثرت عدة مسائل، بما في ذلك مراجعة حسابات الأدوات المالية والتعاقدات المتعلقة بالضمانات المتعلقة ببيانات غازات الدفيئة.

٧٥- وفيما يتعلق بخطة عمل وطنية بشأن بناء القدرات، ليس لدى بيلاروس خطة عمل محددة لتحسين الإبلاغ من جانب الشركات. غير أن برنامج الدولة لتحسين السوق المالية الوطنية يتضمن برنامجاً فرعياً بشأن تنظيم المحاسبة والإبلاغ ومراجعة الحسابات في قطاع الشركات.

٧٦- وفي كولومبيا، طبقت أداة التطوير المحاسبي في إطار مشروع ممول من حساب التنمية يتولى تنفيذه الأونكتاد. وقُسم القطاع الخاص في ذلك البلد إلى شركات ذات مصلحة عامة، ومؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم، ومؤسسات صغيرة. وقُسم القطاع العام إلى مؤسسات حكومية، وشركات حكومية غير مدرجة في البورصة ولا تدير مدخرات عامة، وشركات حكومية مدرجة في البورصة وتدير مدخرات عامة. وتمثل التحدي في كيفية تنسيق التطورات في مختلف هذه المجالات وكيفية ربطها بأهداف التنمية المستدامة.

٧٧- وفيما يتعلق بالإطار التنظيمي والقانوني في كولومبيا، كان هناك نقص في الالتزام المؤسسي بالإبلاغ المالي والإبلاغ عن الاستدامة، فضلاً عن عدم فهم وظيفة الإبلاغ وجدواه. وكان من المهم وضع نظام للرصد، وتعزيز بناء القدرات المؤسسية، ووضع اشتراطات للمؤهلات المهنية والتطوير المهني المستمر، وتحسين التنسيق لتيسير التقدم في الإبلاغ من جانب الشركات.

٧٨- واقترحت التوصيات الأولية المستندة إلى تطبيق أداة التطوير المحاسبي في كولومبيا ضرورة تكييف الأداة بحيث تعكس واقع البلد، ومواءمة بناء القدرات المؤسسية في مجال الإبلاغ من جانب الشركات واستراتيجيات القطاع الخاص مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، فضلاً عن ضرورة وضع حوافز للقطاع الخاص. وفي هذا الصدد، فإن بناء القدرات التقنية أمر أساسي لإحراز أي تقدم.

٧٩- وفي سياق المناقشات التي تلت ذلك، قال بعض الخبراء إن من المهم عدم التركيز دون مبرر على المعايير الدولية للإبلاغ المالي. وعلاوة على ذلك، كانت هناك حاجة إلى معالجة مسائل نوعية مراجعة الحسابات، ومواءمة المعايير الدولية للإبلاغ المالي مع الإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة، وتحسين استخدام التكنولوجيات لجمع البيانات المالية، والحفاظ على توازن جغرافي في إعداد المزيد من دراسات الحالة الفردية بشأن تنفيذ الإرشادات المتعلقة بالمؤشرات الرئيسية.

## ثالثاً - مسائل تنظيمية

### ألف - افتتاح الدورة

٨٠ - افتتح الدورة السادسة والثلاثين لفريق الخبراء الحكومي الدولي في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ السيد أندرو ستينز (المملكة المتحدة)، رئيس الدورة الخامسة والثلاثين.

### باء - انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

٨١ - أثناء الجلسة العامة الافتتاحية، انتخب فريق الخبراء الحكومي الدولي أعضاء المكتب التالية أسماءهم:

الرئيسة: السيدة أرمان بيكتوروفا (كازاخستان)

نائبة الرئيس - المقررة: السيدة فانيا ماريا دا كوستا بورغرت (البرازيل)

### جيم - إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٨٢ - اعتمد فريق الخبراء الحكومي الدولي أثناء جلسته العامة الافتتاحية أيضاً، جدول الأعمال المؤقت للدورة (TD/B/C.II/ISAR/88). فكان جدول الأعمال كالتالي:

- ١ - انتخاب أعضاء المكتب؛
- ٢ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال؛
- ٣ - التنفيذ العملي للمؤشرات الرئيسية للإبلاغ من جانب الشركات عن إسهامها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك قياس هذه المؤشرات: استعراض دراسات حالات إفرادية؛
- ٤ - استعراض التطورات الراهنة في المعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ في القطاعين العام والخاص؛
- ٥ - مسائل أخرى؛
- ٦ - جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة والثلاثين؛
- ٧ - اعتماد التقرير.

### دال - نتائج الدورة

٨٣ - اعتمد فريق الخبراء الحكومي الدولي، في جلسته العامة الختامية المعقودة يوم الجمعة ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، الاستنتاجات المتفق عليها للدورة، واتفق على أن تلخص الرئيسة المناقشات غير الرسمية ووافق على جدول الأعمال المؤقت لدورته السابعة والثلاثين (المرفق الأول).

**هاء- اعتماد التقرير**  
(البند ٧ من جدول الأعمال)

- ٨٤- وافق فريق الخبراء الحكومي الدولي، علاوة على ذلك، على أن تتولى نائبة الرئيس - المقررة، تحت إشراف الرئيسة، وضع التقرير في صيغته النهائية بعد اختتام الاجتماع.

## المرفق الأول

## جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة والثلاثين لفريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ

- ١- انتخاب أعضاء المكتب.
- ٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال.
- ٣- التنفيذ العملي للمؤشرات الرئيسية للإبلاغ من جانب الشركات عن إسهامها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك قياس هذه المؤشرات: استعراض دراسات حالات إفرادية.
- ٤- الإقرارات المالية المتصلة بالمناخ في تقارير الإبلاغ الاعتيادية المقدمة من الكيانات: الممارسات الجيدة والتحديات الرئيسية.
- ٥- مسائل أخرى.
- ٦- جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة والثلاثين.
- ٧- اعتماد التقرير.



## المرفق الثاني

## الحضور\*

١- حضر الدورة ممثلو الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد:

أفغانستان	مدغشقر
الجزائر	ملاوي
النمسا	ماليزيا
البحرين	مالطة
بيلاروس	المغرب
بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	موزامبيق
البرازيل	هولندا
بوركينا فاسو	نيجيريا
كمبوديا	باكستان
الكاميرون	بنما
الصين	الفلبين
كولومبيا	قطر
كوت ديفوار	الاتحاد الروسي
جمهورية الكونغو الديمقراطية	المملكة العربية السعودية
الجمهورية الدومينيكية	جنوب افريقيا
إستونيا	إسبانيا
غامبيا	سري لانكا
غانا	دولة فلسطين
غواتيمالا	السودان
هنغاريا	السويد
الهند	الجمهورية العربية السورية
جامايكا	توغو
كازاخستان	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
كينيا	اليمن
الكويت	زامبيا
لاتفيا	زيمبابوي
ليتوانيا	

٢- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية مُمثلة في الدورة:

الاتحاد الأوروبي

\* لا تضم هذه القائمة سوى المشاركين المسجلين فقط. وللإطلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة

- ٣- وكانت الأجهزة والهيئات والبرامج التابعة للأمم المتحدة التالية أسماؤها ممثلة في الدورة:  
 مجلس مراجعي الحسابات  
 إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية  
 اللجنة الاقتصادية لأوروبا  
 فريق المراجعين الخارجيين لحسابات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية  
 برنامج الأمم المتحدة للبيئة  
 معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية
- ٤- وكانت الوكالات المتخصصة التالية والمنظمات المرتبطة بها ممثلة في الدورة:  
 منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة  
 مجموعة البنك الدولي
- ٥- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة:  
 الفئة العامة  
 الشبكة الدولية لتوحيد شهادات التعليم العالي